

يُعلم أن المصطلح بعد بحث اللفظ بأصح الفقه بل ذكرها في باب
 أيضا عوجي مقدمة لمحنة تقول الدلالة هي كونه الشيء بحيث
 يلزم من العلم به العلم بالظن بشئ آخر أو من الظن به الظن
 بشئ آخر فالشئ الأول يسمى دليلا بهانيا أو بهانيا لا يمكن الظن
 ولا قد ليدل اقناعيا واما والشئ الثاني يسمى مدلولاً وتقسيمها
 أن الدلالة كان لفظا فالدلالة لفظية ولا في غير لفظية وضعية
 عند المتكلمين ان توسط الموضوع فيها كالحطوط والعقود ولا اشارات
 والضبب والافعلية كدلالة العالم على الصانع واللفظية ان
 كانت بتوسط الموضوع فوضعية ولا فان كانت بسبب
 اقتضاء طبيعة اللفظ للدلالة عند عرض المعنى له كدلالة
 اج على السعال فطبيعية ولا فعقلية كدلالة اللفظ على اللفظ
 والمقص بالظن المنطوق بالدلالة اللفظية الموضوعية على ما لا يجي
 وهو كونه اللفظ حيث متى اطلق فيهم منه المعنى للعلم بالوضع

وهي المتقسمة

وهي المتقسمة الى المطابقة والضم والالتزام كما قاله اللفظ
 الدال بالوضع لا غير اللفظ من الدال واللفظ الدال بالطبع والتقل
 يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة لو افقته اياه **وهي اجزئية اي**
عجز عما وضع له بالضم لدلالته على ما في ضمن الموضوع له **كأنه**
له اي ما وضع له جزئيا كما يجي مثاله اما اذا لم يكن له جزئيا كما يبيط
 الواجب مع والنقطة فلا يصور الضم ومنه يعلم المطابقة لا
 الضم بخلاف العكس وكذلك لالتزامه لا يتلزم الضم لانه الملتزم
 ربما كانه من الباطن ويتلزم للمطابقة اما استلزامها الا التزاما **العلم**
 قال به وليس يتحقق **وعلى ما يلائمه اي الموضوع له في اللفظية**
 ذهينا **بالالتزام** لانه لا يدل على كلام خارج ولا لكافة كل شئ ولا على
 بعض عين مضبوط لعدم الفهم بل يدل على امر خارج لا يتم له فالدلات
 الثالث كالانسان **فانه يدل على الحيوان** ان اللفظية **وعلى احدهما**
كأنه ما ياتي الحيوان فقط او الناطق فقط **بالضم** **وعلى قابل العلم و**
ضعة الكتاب وفي هذا المقام **لرسولة** ثلثة **الأول** ان حدود الدلالات
 الثالث ينقض كل احدهما بالآخر **في شئ** اذا فرضنا ان الضم موضوع
 للجرم والضوء **والجموع** فانه الدلالة على الضم مثلا يمكن ان يكون
 مطابقة ونفها **والتراما** فلا بد من قيد توسط الموضوع في كل منهما
 كما فعلوا **احتمل** انهما **الانفراض** وجوبا **بمن** وجهين **احدهما** ان
 الامور التي تختلف باختلاف الاعتبارات **براد** في تعريفها **فقد**

علا على شئ